

مفهوم حوكمة المؤسسات

بن حمدون سارة*

ملخص

يعتبر مفهوم حوكمة المؤسسات من أحدث وأهم المفاهيم التي بدأت تلمس أحد أهم أشكال المنشآت في العصر الراهن ونقصد بها الشركات المساهمة. ولأهمية هذا الموضوع نلاحظ أن هناك سباقا عالميا لترسيخ نظريات وقوانين للحوكمة لتكون موافقة لخصائص العولمة في جانب ومتلائمة مع خصائص البلد المنظم في جانب آخر، بل أن مفهوم الحوكمة كنظام وكممارسات أضحى حجر الأساس لتوسيع الخصخصة وجذب الاستثمارات وهذا ما دعا الدول المختلفة شرقا وغربا لإصدار التقارير العميقة حول كافة أشكال الممارسات المتعلقة بالحوكمة، كما أدلى البنك الدولي ومنظمات دولية أخرى بدلوهم بتشجيع عقد المؤتمرات وحلقات النقاش حول أنظمة وممارسات الحوكمة على المستوى العالمي.

الكلمات المفتاحية : حوكمة، عولمة، خصوصية، استثمار، بنك عالمي، منظمات

دولية

Résumé :

Considéré comme un des concepts des plus récents et importants, le concept de la gouvernance concerne, à l'heure actuelle, les réformes les plus importantes des sociétés de participation. D'où, l'importance de cette étude porte sur le fait qu'il existe actuellement une concurrence, à l'échelle mondiale afin d'inculquer les théories et les normes de la gouvernance pour qu'elles soient en concordance non seulement avec les caractéristiques de cette dernière, mais également en harmonie avec les particularités du pays.

* طالبة في صف الدكتوراه، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان.

Mieux encore, le concept de la gouvernance en tant que système est devenu la pierre angulaire pour l'expansion de la privatisation et de l'attraction des investissements. Ceci a entraîné les Etats des différentes zones à publier des rapports profonds sur toutes les formes de pratiques liées à la gouvernance d'entreprise et ce, à l'instar de la banque mondiale et des autres organisations internationales qui ont encouragé l'organisation des colloques, voire des débats quant à l'application de la gouvernance à l'échelle internationale.

Mots Clés : Gouvernance, mondialisation, privatisation, investissements, banque mondiale, organisation internationale.

Abstract :

Considered one of the most recent and important concepts, the concept of governance is currently concerned with the most important reforms of equity companies. Hence, the importance of this study is that there is currently competition, Globally in order to inculcate theories and norms of governance so that they are consistent not only with the characteristics of the latter, but also in harmony with the country's particularities.

Better yet, the concept of governance as a system has become the cornerstone for the expansion of privatization and investment attraction. This has led the States of the different zones to publish profound reports on all forms of corporate governance practice and this, like the World Bank and other international organizations that have encouraged the organization of symposiums and even debates on the application of governance at the international level.

Keywords: Governance, globalization, privatization, investments, world bank, international organization.

مقدمة:

يعتبر مصطلح حوكمة المؤسسات corporate governance من أهم وأسهل المصطلحات التي أخذت تنتشر على المستوى العالمي خلال العقد الأخيرين، حيث زاد الاهتمام به في معظم الاقتصاديات الناشئة و المتقدمة نظرا لارتباطه بالجوانب التنظيمية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فقد سعت معظم الشركات وخاصة العالمية منها إلى العمل على إرساء هياكل سليمة لحوكمة الشركات التي تضمن مستوى معيناً من الشفافية والعدالة والدقة المالية حتى تحافظ على تميزها.

وتعتبر أيضاً حوكمة المؤسسات من المفاهيم الحديثة التي ظهرت في السنوات القليلة الماضية بقوة على السطح في عالم الأعمال نظراً للمتطلبات الجديدة التي فرضتها مظاهرها العولمة وما صاحبها من تطورات على الصعيدين القانوني والاقتصادي، مما زاد من الاهتمام بتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية الجيدة الانهيارات المفاجئة لعدد من الشركات العالمية. حيث ارتبط مفهوم الحوكمة ارتباطاً وثيقاً بالآزمات المالية والاقتصادية التي كشفت أن عدم تطبيق الحوكمة بالشكل المطلوب قد زاد من حدتها و هز ثقة المستثمرين و جميع أصحاب المصلحة بالأنظمة الرقابية والمحاسبة على أداء الشركات، لمنع حدوث مثل هذه الآزمات أو الحد منها في اقل تقدير ازداد الاهتمام بصياغة مفهوم حوكمة الشركات ووضع مجموعة من الآليات تجعل الحوكمة تكتسب دوراً فعالاً في المؤسسات.

ولإظهار الموضوع بشكل أوضح ارتأينا تقسيمه إلى فترتين كمايلي :

أولاً : المقصود بحوكمة المؤسسات، سنتناول في هذه الفقرة تعريف الحوكمة لغة واصطلاحاً.

ثانياً: المفاهيم المختلفة لحوكمة المؤسسات ، من خلالها سيتم التطرق للمفهوم القانوني الاجتماعي الاقتصادي للحوكمة .

أولاً: المقصود بحوكمة المؤسسات

إن الاضاءات الأولى لموضوع حوكمة المؤسسات ترجع إلى ما جاء في اطروحات A. Smith في كتابة ثروة الأمم و إلى التحذير الصريح لكل من means و berle من المخاطر المرتبطة بفضل الملكية في الإدارة في المؤسسات المدرجة في البورصة، وضرورة وجود رقابة على المديرين لحماية مصالح صغار المساهمين و الإدراك المبكر لرواد نظرية الإدارة إلى أن مسؤولية إدارة المؤسسة يجب أن لا تقع على عاتق حملة الأسهم فقط و إنما على جميع الأطراف ذات المصالح من جهة و التنبيه عن حتمية حدوث الصراع بسبب تعارض المصالح من جهة ثانية¹. ومن خلال هذه الفقرة سنتعرض لمعنى حوكمة الشركات لغة، اصطلاحاً و العلاقة بين المعنيين.

1. الحوكمة لغة:

إذا يرم الباحث وجهه شطر معجم اللغة بغية تلمس معنى الحوكمة فان مادة (حكم) في تلك المعاجم لاتلبث أن تطالعه بالمعاني التالية:

فالحوكمة لفظة غير قياسية، حيث اختزلت في ثناياها عدة مفاهيم تتمثل أساساً في:

- المنع: فيقال حكمت فلاناً، أي منعته ومنها حكمت الدابة وهو ما يوضع على فم الدابة لمنعها من التهام ما لا يريد لها راكبها إن تلتهمه.

¹ -C.f, Thierry Weidman et autres, Développement durable et gouvernement d'entreprise : un dialogue prometteur, édition d'organisation, paris, 2003, p.103.

- القضاء: حيث يطلق على الحكم و يراد به من ذلك قوله تعالى (فَأَحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ)¹ أي اقضي بينهم بحكم الله، الحكام هم القضاة و من ذلك قوله سبحانه وتعالى (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ)² أي إلى القضاة.

- الحكمة: وهو وضع الشيء المناسب في المكان المناسب، كما دل على ذلك قوله سبحانه وتعالى (وَأَتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصَّلَ الْخِطَابِ)³، و قوله سبحانه و تعالى (مَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا ۚ) ⁴ و قوله عليه الصلاة و السلام (وَرَجُلٍ آتَاهُ اللَّهُ حِكْمَةً فَهُوَ يَقْضِي بِهَا وَيُعَلِّمُهَا).

- الحكم: هو من نصبه القاضي للحكم بين الناس و محاولة الإصلاح بينهم⁵ ومن ذلك قوله سبحانه و تعالى: (وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأِصْلَحُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا)

لم يتم التوصل إلى مرادف محدد لمصطلح corporate governance باللغة العربية، ويطلق عليه في بعض البلدان بالحاكمة المؤسسية أو التحكم المؤسسي وفي بلدان أخرى يسمى حوكمة الشركات ، والاقتصاديين والقانونيين المهتمين بهذا الموضوع تم اقتراح مصطلح حوكمة الشركات تابعة للهامين في الصفقة المقبلة التالية:

¹ . انظر، القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية 48.

2. انظر، القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 188.

3 . انظر، القرآن الكريم، سورة ص، الآية 20.

4. انظر، القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 296.

5 انظر، عبد المجيد الصالحين، الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية، مؤتمر الخدمات الإسلامية الثاني، طرابلس ليبيا، 2010، ص. 4.

2 . الحوكمة اصطلاحاً:

لم تتفق الكتابات حول مفهوم واضح و محدد لمصطلح حوكمة المؤسسات، حيث أخذ المفكرون والباحثون و كذا المنظمات الدولية والمهنية بالتسابق لتعريفها، و قد رجع تنوع التعاريف إلى التداخل في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية، وهو الأمر الذي يؤثر في كل مجتمع و اقتصاد، إلا أنه يمكننا سرد مجموعة من التعاريف ثم نحاول من خلالها استنباط الخصائص الأساسية لحكومة المؤسسات.

يعود لفظ الحوكمة إلى كلمة إغريقية قديمة تعبر عن قدرة ربان السفينة الإغريقية ومهاراته في قيادة السفينة وسط الأمواج والأعاصير والعواصف، وما يمتلكه من قيم وأخلاق نبيلة وسلوكيات نزيهة وشريفة، في الحفاظ على أرواح وممتلكات الركاب، ورعايته وحمايته للأمانات والبضاعة التي عهدت إل (Good Governer). مهمته سالما، أطلق عليه التجار وخبراء البحار " القبطان المتحكم جيدا"¹.

مما دفع بعض الدول مثل ألمانيا "governance" وفرنسا إلى استخدام نفس المصطلح الانجليزي وبذات الحروف مع تغيير طريقة نطقها ولفظها، إلا أنه في عام 2003 أصدر مجمع اللغة العربية اعتماده للفظ " حوكمة " حيث أكد في بيان له: في رأينا أن الترجمة العربية (حوكمة) للمصطلح الإنجليزي ترجمة صحيحة مبنى ومعنى فهي أولا جاءت وفق الصياغة العربية لمحافظةها على الجذر و الوزن وهي ثانيا تؤدي إلى المعنى المقصود بالمصطلح الانجليزي وهو تدعيم مراقبة نشاط الشركة ومتابعة أداء القائمين عليها واعتماد هذا المصطلح بصورته تلك من شأنه أن يضيف جديدا إلى الثروة المصطلحية للغة العربية

¹ . محسن أحمد الخضيرى، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، مصر، الطبعة الأولى، 2005 ، ص. 7.

corporate في العصر الحديث¹، ويعد مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح.

أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح، والتي اتفق عليها فهـ " أسلوب ممارسة سلطات الإدارة (governance) الرشيدة"²، وعموما فقد تعددت التعاريف المتعلقة بحوكمة المؤسسات، وذلك بتعدد اهتمامات وتخصصات الكتاب والباحثين وسندرج بعضا منها فيما يلي:

يعرف حماد الحوكمة على أنها "النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها و الوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والصراحة".

وقد وصف تقرير Cadbury عام 1992 حوكمة المؤسسات بأنها نظام بمقتضاه تدار المؤسسات وتراقب³. تعرف مؤسسة التمويل الدولية IFC الحكومة بأنها "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها"⁴. كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بأنها: "مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة

¹. انظر، حسين عبد الجليل آل غزوي، " حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية"، (رسالة ماجستير) غير منشورة، الأكاديمي -العربية في الدنمارك، الدنمارك، 2010، ص 8.

². انظر، محمد حسن يوسف، " محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر"، بنك الاستثمار القومي، 2007، ص، 04، نقلا عن الموقع: www.sadid.net/doat/hsn/hawkama.doc، تاريخ التصفح: 2015.08.10.

³. انظر، طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات المفاهيم بالمبادئ . التجارب . المتطلبات، الدار الجامعية، القاهرة 2008-2009، ص.69.

⁴ . ، Cf.Alamgir , M (2007) corporate governance : A RISK perspective, paper ,presented to: corporate governance and reform: paving the way to financial stability and développement , Aconference organized by the egyptian banking inslitute, cairo ,may7_8 .

ومجلس الإدارة و حملة الأسهم وغيرهم من المساهمين ¹ .بينما عرفها البنك الدولي 1992:
"الحكم الراشد مرادف التسيير الاقتصادي الفعال

والأمتل الذي يسعى للإجابة عن مختلف الانتقادات الخاصة و الموجهة للدول
والمؤسسات التي تشكك في الإصلاحات الهيكلية المسيرة بطريقة علوية أي من الأعلى نحو
الأسفل و التي أدت إلى فراغ مؤسساتي بدل تعبئة قدرات و طاقات المجتمع التي يزخر
بها².

حوكمة الشركات هي عبارة عن العلاقات بين مجلس الإدارة و المساهمين والمسيرين
ويمكن أن نضيف مراجعي أصحاب المصالح التي تخضع لرقابة و إشراف صندوق النقد
العربي ووكالة التقييط³.

حوكمة الشركات هي ذلك النظام المتكامل للرقابة المالية و غير المالية و الذي عن
طريقه يتم إدارة الشركة و الرحابة عليها ،فهي مجموعة من الطرق التي يمكن من خلالها أن
يتأكد المستثمرون من تحقيق ربحية معقولة لاستثماراتهم⁴ .

¹ .انظر، جبار عبد الرزاق، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي
-حالة دول شمال إفريقيا، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع الجزائر ص 76 ،

Cf.Freland, c. (2007) basel commuttee guidance on corapate go ver Name for Banks ,
paper présente to corporte governance and reform paving the way to Financial
stability and développement, a conférence organized by the Egyptian ban King
Institute,cairo,may 7_8 .

² .انظر بلعادي عمار، حاو حدو رضا ،دور حوكمة الشركات في ارساء قواعد الشفعية و الإفصاح، الملتقى
الدولي الاول حول الحوكمة المحاسبة للمؤسسة . واقع أفاق و رهانات ، جامعات أم البواقي، 7-8 ديسمبر
2010، ص 3.

³ . C , f , Barnard Marois et Patrick Bompoit , Gouvernement d'entreprise et
communication financier , Fconomica ,2004, paris, p. 105.

⁴ . محمد سليمان، حوكمة الشركات و دور أعضاء مجالس الإدارة و المديرين التنفيذيين، الدار الجامعية
الاسكندرية، 2008، ص 15.

تشتمل حوكمة الشركات على مجموعة من الآليات التي تهدف إلى السيطرة على القرارات التي اتخذها المديرين أو المديرين ، مع العلم أن هذه الطرق والآليات تخضع لقيود هامة¹.

أما GILLES PAQUET فيعرفها: على أنها التنسيق الفعال بين توزيع السلطة، الموارد، المعلومات بين العديد من الأيدي ، وهي في آن واحدة أداة للرؤية و التشخيص و المصالحة بحيث أنها تساعد على كشف و تحديد النزاعات و فهمها و بالتالي وضع الإجراءات المناسبة².

كما تعرف أيضا على أنها مجموعة من العلاقات التي تربط بين مسيري المؤسسات ومساهميها³. عرف الأستاذ ميشال كاريون من جامعة باريس الحوكمة في المؤسسة على أنها "مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة المؤسسة و مجلس الإدارة و حملة الأسهم و غيرهم من المساهمين و ذكر بأنها تصفى النظام الموجود بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء و تشمل مقومات تقوية المؤسسة و تحديد المسؤول و المسؤولية"⁴.

¹ Cf. Marc-Hubert Depret et les autres, Gouvernement d'entreprise, de beack, Paris, 2005, p. 16.

² Cf. Bouguessa najib, la bonne gouvernance une reponse a la crise financie , le seminaire sciences économiques, université ferhat abbas, setif 20-10-2009, p.12.

³ عبد الرحمان العايب، ميكانيزمات تحفيز المديرين كأحد محددات حوكمة الشركات و تأثيرها في الازمة الاقتصادية العالمية الراهنة، الملتقى الدولي حول الازمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، سطيف، 2009 ،ص. 04.

⁴ انظر، الحكم الراشد في المؤسسات -الشفافية و المؤسسات، نظرة على أعمال الملتقى الدولي "الحكم الراشد في المؤسسات"، جريدة الشعب الجزائرية، 06-12-2007.

كما تعرف بأنها عبارة عن مجموعة من القواعد و الإجراءات التي تحدد صنع القرار، ومراقبة ورصد العمليات داخل المؤسسة¹.

وقد عرف الباحثين (monks and minow) حوكمة المؤسسات بأنها: "علاقة بين عدد من الأطراف والمشاركين الذي تؤدي إلى تحديد توجه و أداء المؤسسة"².

وبالتالي يمكننا أن نستخلص من التعاريف السابقة أن حوكمة الشركات نظام يهتم بإيجاد وتنظيم التطبيقات و الممارسات السليمة للقائمين على إدارة الشركة، يتضمن العديد من العناصر و لمبادئ والإجراءات التي تعمل معا على توزيع الحقوق و المسؤوليات بين الأطراف المختلفة المشاركة في المنظمة ووضع القواعد و الإجراءات المتعلقة بشؤون المنظمة بما يحافظ على حقوق حملة الأسهم وحملة السندات العاملين بالشركة و أصحاب المصالح و غيرهم³.

بناء على التعاريف السابقة فإن مصطلح الحوكمة يشير إلى الخصائص التالية:

1- الانضباط: أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب و الصحيح.

¹ Cf. Jan cattrys, réfections on corporate gouvernance and the role of the internal auditors, Roularta media group, "Availa ble a t www. Papers ssrn.com", 2008, p.4.

² عطا الله وارد خليل، الدور المتوقع للمدقق الداخلي عند تقديم خدمات التأكيد في البنوك التجارية الأردنية في ظل الحاكمية المؤسسية المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات . تدقيق الشركات . تدقيق المصارف والمؤسسات المالية . تدقيق الشركات الصناعية، القاهرة مركز المشروعات الدولية الخاصة 24-26-سبتمبر، 2005، ص. 15.

³ انظر، هاني محمد خليل، مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين، مذكرة الاستكمال متطلبات نيل الماجستير محاسبة و تمويل الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص. 22، محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات و مطالبة الفساد المالي و الإداري، الاسكندرية الدار الجامعية، 2006، ص. 15.

2. أي تقديم صورة حقيقية لكل ما حدث.

3. الاستقلالية: أي لا توجد تأثيرات و ضغوطات غير لازمة للعمل.

4. المساءلة: أي إمكانية تقييم و تقدير أعمال مجلس الإدارة التنفيذية.

5. المسؤولية: أي وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المنشأة.

6-العدالة:أي يجب احترام محقق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في المنشأة¹.

7-المسؤولية الاجتماعية : أي النظر إلى الشركة كمواطن جيد².

3. العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي:

بالرغم مما سبق الإشارة إليه من أن الحوكمة هي لفظة غير قياسية في اتساق الاشتقاق العربي إلا أنها بالرغم من هذا كله قد اختزلت في ثناياها جل معاني الحوكمة اللغوية فهي تمنع من التصرفات والمخالفات التي تضر بالعلاقة المتوازنة بين أطراف المؤسسات أو الشركات أو المنشآت كما أن فيها معنى الحكم و التحكيم حيث يتم الاحتكام في الحوكمة إلى منظومة من القوانين والأعراف الإدارية القادرة على ضبط إيقاع المؤسسة أو المنشأة أو الشركة بحيث يبدو هذا الإيقاع متناغما مع القواعد والنظم و الأعراف الإدارية المرعية في مواضيع الحوكمة ومفرداتها، كما أن معنى الحكمة ليس ببعيد عن الحوكمة في

¹ . Cf.Fawzy, s.(april2003),Assesement of corporate gouvernance in Egypt , working paper no. 82 Egypt, the egyptian conter for economic studies, p. 6-7.

² . انظر، طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص. 25، ابراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير . دراسة مفهوم التنمية و مؤشراتها. القاهرة، دار الشروق، 2003، ص.37،36.

إطلاقها الاصطلاحي، لأن تحكيم النظم و الأعراف والقوانين الإدارية الموصلة إلى الشفافية¹ والإفصاح ومن الحكمة بمكان لما ينتجه هذا التحكيم من رفع لتسوية الإنتاج من إبعاده الفنية والإدارية والسيكولوجية المر الذي ينعكس بدوره على رفع السوية الإنتاجية للشركة أو المنشأة أو المؤسسة الخاضعة لمنطق الحكومة و مقتضياتها الإدارية.

ثانيا: المفاهيم المختلفة للحوكمة

تتعدد و تختلف مفاهيم حوكمة المؤسسات باختلاف كيفية النظر إليها ، إلا أنها تتفق جميعا في قدرة حوكمة المؤسسات على دعم شفافية الأسواق وإصلاح الممارسات السلبية في بيئة الأعمال، وتمثل مبادئ حوكمة الشركات العمود الفقري لها، فقد حازت على اهتمام مختلف الهيئات و التنظيمات ذات الصلة بتطبيق الحوكمة.

سنقتصر في استعراض مفهوم حوكمة المؤسسات على النظر إليها من بعض الجوانب الهامة كالجوانب القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية.

1. المفهوم القانوني لحوكمة الشركات:

تقوم حوكمة المؤسسات من الناحية القانونية بالتأكد من الالتزام بتطبيق الأشكال المختلفة للعقود بين كافة الأطراف المعنية في الشركة، وتعد حجر الزاوية في تنظيم العلاقات التعاقدية بين هؤلاء الأطراف بما يعمل على ضمان حقوق كل طرف منهم، وتقوم بالتغلب على سلبات تنفيذ التعاقدات التي يمكن أن تنتج من الممارسات السلبية التي تنهك صيغ العقود المبرمة أو القوانين و القرارات و النظم الأساسية المنظمة للشركة .ومن ثم يؤكد كثير من القانونيين على مسؤوليات الوكيل و العهد بالأمانة والتي يؤديها المديرون قبل الأطراف

¹ محمد طارق يوسف، " الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات ومدى ارتباطها بالمعايير المحاسبية"، بحوث وأوراق عمل مقدمة ضمن متطلبات مؤتمر " حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، منشورات العربية للتنمية الإدارية"، مصر، 2007، ص. 07 .

الأخرى بالشركة لضمان حقوقهم. مفهوم حوكمة الشركات من الناحية القانونية مجموعة من القيود التعاقدية المتشابكة التي يتم على أساسها التحكم في قرارات القائمين على الشركة، لتحقيق الربحية و العدالة لجمع الشركاء¹، وتعني أيضا التنظيم الداخلي والعقود القانونية والتنظيمية ومدى اكتمال تلك العقود منذ بداية تأسيس الشركة، ومدى نجاحها في تحديد تنظيم العلاقات المختلفة بين الأطراف المعنية من عدمه.

كما يقصد بحوكمة المؤسسات أيضا من الناحية القانونية النظام المؤسسي والتنظيمي الداخلي الشامل للشركة، والذي يتضمن التوصل إلى أكفأ السبل لعملية اتخاذ القرار و التدخل السليم في الوقت المناسب لحماية حقوق الأطراف المعنية².

2. المفهوم الاجتماعي للحوكمة :

يشمل المعنى الواسع لحكومة المؤسسات الجانب الاجتماعي و حماية الأطراف المختلفة، ويتضمن المسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات تجاه مجتمعنا، فمفهوم حكومة المؤسسات لا يضم الشركات و المؤسسات الاقتصادية وأسواق المال فحسب، بل يمتد ليشمل كل المؤسسات ووحدات الإنتاج أو تقديم الخدمات سواء كانت مملوكة للقطاع الخاص أو العام العاملة في المجتمع، حيث يؤثر نشاطها على رفاة الأفراد والهيئات والمؤسسات بالمجتمع.

¹. أنظر، سمية فوزي ، تقديم مبادئ حكومة الشركات في جمهورية مصر العربية ، ورقة عمل رقم 82 صادرة عن المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، 2003، ص. 38 ، عبد الستار عبد الحميد محمد سلمى ، حكومة الشركات والنمو الاقتصادي مع الإشارة للوضع في مصر ، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء و التشريع ، العدد 492 ، 2008، ص. 219 - 284.

². أنظر نرمين أبو العطا ، حوكمة الشركات و التمويل مع التطبيق على سوق المال بمصر رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، 2006، ص. 32 ، محمد إبراهيم موسى ، حكومة الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، العدد 493 ، 2009 ، ص. 5 - 76.

فحوكمة الشركات منظور مجتمعي تنموي للوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد والمجتمع ككل، وقد ظهر ما يسمى بمبادرات العمل المسؤولة في هذا الشأن¹.

3. المفهوم الاقتصادي للحوكمة:

من الناحية الاقتصادية فمفهوم حوكمة المؤسسات يعني الأسلوب الذي عن طريقه يستطيع المستثمرون الذين يوفرون التمويل للشركات من خلال أسواق المال تحقيق قدر من الطمأنينة يضمن حصولهم على عائد المساهمين فقط ، و إنما الأهم من ذلك حماية كبار المقرضين و المستثمرين والمساهمين لضمان عوائد مجزية لهم ، لأنهم هم الفئة القادرة على المشاركة الفعالة في نمو الشركات وبالتالي تحقيق خطط التنمية المطلوبة خاصة في الدول النامية التي تشهد تحولات اقتصادية².

. للحوكمة أهداف و مزايا تتمثل فيما يلي:

- تحقيق الشفافية و العدالة و حماية حقوق المساهمين في الشركة وهذا يتم من خلال إيجاد القواعد وأنظمة وضوابط تهدف إلى تحقيق الشفافية و العدالة
- إيجاد ضوابط و قواعد و هياكل إدارية تمنح حق مساءلة إدارة الشركة أمام الجمعية العامة وتضمن حقوق المساهمين.
- تنمية الاستثمارات وتدفعها من خلال تعميق الثقة للمستثمرين في أقوال المال.

¹. أنظر، نزمين أبو العطا ، مرجع سابق ،ص. 2 ، 3 .

². أنظر ، ماجدة شلبي ، تطور أداء سوق الأوراق المالية المصرفية في ظل التعديلات الدولية ومعايير جكومة الشركات وتفعيل نشاط التوريق، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العدد 492 ، 2008، ص. 5 - 76.

- العمل على تنمية الخدمات ورفع معدلات الاستثمار وضمان التمويل للمشروعات و بالتالي إيجاد فرص عمل جديدة.
- العمل على الأداء المالي الجيد من خلال محاسبة الإدارة أمام المساهمين.
- فرض الرقابة الجديدة و الفعالة على أداء الوحدات الاقتصادية للتطور وتحسن القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية¹.
- العمل على محاربة التصرفات غير المقبولة سواء كانت من الجانب المادي أو الإرادي أو الأخلاقي .
- جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أو المحلية الحد من هروب رؤوس الأموال الوطنية للخارج(عن طريق أحكام المراقبة و التشريعات و الإجراءات المنظمة للسوق)
- محاربة الفساد الداخلي عن طريق البحث في أسبابه و الحد منها و عدم السماح باستمراره.

الخاتمة:

تعتبر المؤسسة من العناصر الأساسية في تنمية أي اقتصاد كان، فبنيتها الاجتماعية الاقتصادية والقانونية و تفاعلها مع المحيط الداخلي و الخارجي، بالإضافة للأحداث التي شهدها العالم من فضائح وأزمات مست كبريات المؤسسات في العالم أدت إلى اهتمام الحكومات والمنظمات الدولية والباحثين سواء كانوا اقتصاديين أو اجتماعيين بهذه الخلية المؤثرة في حياة الإنسان عامة والاقتصاد بصفة خاصة. فتطبيق الحكومة في المؤسسات ما

¹ - انظر، مناور حداد دور الحكومة الشركات في التنمية الاقتصادية المؤتمر العلمي حول حكومة الشركات دورها في الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة 15-16 تشرين الاول دمشق، 2008، ص 10.

هو إلا إسقاط لسبل تتميتها انطلاقا من ضمان مصالح وأهداف المتعاملين فيها ومعها ضمن إطار أوسع على المجتمع أو المحيط الكلي.

على الرغم من أهمية حوكمة الشركات، إلا أنه مزال مجال اختلاف وعدم اتفاق الباحثين والأكاديميين بهذا الأمر حيث ظهر كثير من المصطلحات المستخدمة، لكن المصطلح الشائع والأكثر استخداما في المجال الأكاديمي والبحثي هو حوكمة الشركات. اذ خلال السنوات الأخيرة زاد الاهتمام بشكل كبير وواضح بمفهومها وأصبحت من الركائز الأساسية التي يجب ان تقوم عليها الوحدات الاقتصادية المختلفة.

ان الحوكمة الجيدة تساعد على جذب الاستثمارات سواء الاجنبية او المحلية وتساعد على الحد من هروب رأس الموال ومكافحة الفساد، اذ ان تطبيقها هو الحل والمخرج الفعل لضمان حقوق اصحاب المصالح في داخل الشركات وخاصة المستثمرين.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة الأجنبية:

Alamgir , M (2007) corporate governance : A RISK perspective, paper ,presented to: corporate governance and reform: paving the way to financial stability and développement , Aconference organized by the egyptian banking inslitute, cairo ,may7_8 .

Barnard Marois et Patrick Bompoit , gouvernement d' entreprise et communication financier in Fconomica ,2004, paris.

Bougoussa Najib, la bonne gouvernance une reponse a la crise financie , le seminaire sciences économiques, université ferhat abbas, setif 20-10-2009.

Fawzy, S.(april2003),Assesement of corporate gouvernance in Egypt , working paper no. 82 Egypt, the egyptian conter for economic studies.

Freland (2007) basel commutee guidance on corapate go ver Name for Banks , paper présente to corporte governance and reform paving the way to Financial stability and développement, a conférence organized by the Egyptian ban King Institute,cairo,may 7_8 .

Jan Cattrys , réfections on corporate gouvernance and the role of the internal audtiors, Roularta media group , " Availa ble a t www. Papers ssrn.com", 2008.

_Marc-Hubert depret et les autres, gouvernement d' entreprise, de beack ,paris, 2005.

_Thierry Weidman et autres, Développement durable et gouvernement d'entreprise : un dialogue prometteur, édition d'organisation, paris, 2003.

المراجع باللغة العربية:

. ابراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير . دراسة مفهوم التنمية و مؤشراتها. القاهرة، دار الشروق، 2003.

. بلعادي عمار، حاو حدو رضا ،دور حوكمة الشركات في ارساء قواعد الشفهيّة والإفصاح، الملتقى الدولي الاول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة . واقع أفاق ورهانات ، جامعات أم البواقي، 7-8 ديسمبر 2010.

. جبار عبد الرزاق، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي -حالة دول شمال إفريقيا، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع الجزائر

. حسين عبد الجليل آل غزوي، " حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية"، (رسالة ماجستير) غير منشورة، الأكاديمي -العربية في الدنمارك، الدنمارك، 2010 .

. سمية فوزي ، تقديم مبادئ حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية ، ورقة عمل رقم 82 صادرة عن المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، 2003.

. ماجدة شلبي ، تطور أداء سوق الأوراق المالية المصرفية في ظل التعديلات الدولية ومعايير حوكمة الشركات وتفعيل نشاط التوريد، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، العدد 492 ، 2008.

. طارق عبد العال حماد ،حوكمة الشركات المفاهيم المبادئ . التجارب . المتطلبات، الدار الجامعية ،القاهرة 2008-2009.

. عبد الرحمان العايب، ميكانيزمات تحفيز المسيرين كأحد محددات حوكمة الشركات وتأثيرها في الازمة الاقتصادية العالمية الراهنة، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، سطيف، 2009.

. عبد الستار عبد الحميد محمد سلمى، حوكمة الشركات والنمو الاقتصادي مع الإشارة للوضع في مصر ، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، العدد 492 ، 2008.

. عبد المجيد الصالحين، الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية، مؤتمر الخدمات الإسلامية الثاني، طرابلس ليبيا، 2010.

. عطا الله وارد خليل، الدور المتوقع للمدقق الداخلي عند تقديم خدمات التأكيد في البنوك التجارية الأردنية في ظل الحاكمية المؤسسية المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات . تدقيق الشركات . تدقيق المصارف والمؤسسات المالية . تدقيق الشركات الصناعية، القاهرة مركز المشروعات الدولية الخاصة 24-26-سبتمبر، 2005.

. محسن أحمد الخضيرى، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، مصر، الطبعة الأولى، 2005 .

. محمد إبراهيم موسى، حوكمة الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العدد 493، 2009.

. محمد حسن يوسف، "محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر"، بنك الاستثمار القومي 2007، نقلا عن الموقع: www.sadid.net/doat/hsn/hawkama.doc، تاريخ التصفح: 2015.08.10.

. محمد سليمان ،حوكمة الشركات و دور أعضاء مجالس الإدارة و المديرين التنفيذيين، الدار الجامعية الاسكندرية ،2008.

. محمد طارق يوسف، " الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات ومدى ارتباطها بالمعايير المحاسبية"، بحوث وأوراق عمل مقدمة ضمن متطلبات مؤتمر " حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، منشورات العربية للتنمية الإدارية"، مصر، 2007 .

. مناوور حداد دور الحكومة الشركات في التنمية الاقتصادية المؤتمر العلمي حول
حكومة الشركات دورها في الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة 15-16 تشرين الاول دمشق،
2008.

. هاني محمد خليل، مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في
مهنة المراجعة في فلسطين، مذكرة الاستكمال متطلبات نيل الماجستير محاسبة و تمويل
الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص. 22، محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات
ومطالبة الفساد المالي و الإداري، الاسكندرية الدار الجامعية، 2006.

. نرمين أبو العطا ، حوكمة الشركات و التمويل مع التطبيق على سوق المال بمصر
رسالة ماجستير في الاقتصاد ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، 2006.